

## العملة الاقتصادية أسبابها وآثارها على بلدان العالم خصوصا البلدان الفقيرة

أباي ولد الدي

بجامعة انواكشوط، كلية الاقتصاد

ebayedeye2014@yahoo.fr

## مقدمة:

ومع بداية التسعينات من القرن العشرين عندما ظهرت عوامل قوى دافعة جديدة التي بلورت سمة العملة Globalisation، وظهور منظمة التجارة العالمية الـ GATT لتكامل مؤسسات النظام الاقتصادي العالمي، وظهور التكتلات الاقتصادية العملاقة، وسيادة آليات السوق وغيرها، أصبحنا أمام الإعلان عن بداية تكوين وتشكيل النظام الاقتصادي العالمي الجديد، الذي له من الخصائص والملامح التي تميزه عن الترتيبات والأوضاع والعلاقات الاقتصادية الدولية السابقة له.

فما هو هذا النظام الاقتصادي المعروف "بالعملة"؟ وما هي آثاره الإيجابية والسلبية على بلدان العالم، خصوصا الفقيرة منها العربية والإفريقية؟ ونتناول الموضوع في محورين:

الأول: مفهوم العملة وأبعادها الاقتصادية وآثارها الإيجابية والسلبية على البلدان الفقيرة

الثاني: أسباب ظاهرة العملة والشركات العابرة للقارات كأحد

## مفهوم العملة وأبعادها الاقتصادية وآثارها الإيجابية والسلبية

## I - مفهوم العملة وخصائصها

## أولاً: مفهوم العملة

من الصعوبة بمكان أن نجد تعريفاً موحداً لمفهوم العملة، ذلك أن هذا المفهوم متعدد الدلالات، ومختلف المعاني، لذلك اتجه الكثير من دارسي العملة إلى الاكتفاء بتحديد السمات والأبعاد الأساسية التي تميزها بدلا من التعريف الموحد ومن تلك الأبعاد<sup>2</sup>:

أولاً: المكان أو الامتداد الجغرافي الذي يشمل العالم بأسره كما يظهر من التسمية نفسها، فالعملة هي مجموع النشاطات والعمليات والأحداث الاقتصادية والثقافية والسياسية والاتصالية التي تغطي معظم الكرة الأرضية. ثانياً: التفاعل الكثيف عبر العالم في كافة المجالات، فالعالم في ظل العملة يشبه ( الشبكة )، حيث يوجد عدد كبير ومتشابه من الأطراف والعلاقات والارتباطات، التي تؤثر على بعضها البعض. فأحد مظاهر العملة هو تضاعف المعاملات والاتصالات والعلاقات بين الاقتصادات والشركات، وانتقال الأفراد والأفكار بين أجزاء العالم المختلفة.

ثالثاً: إنه نتيجة لهذا التشابك العالمي، ظهر البعد أو الملمح الثالث للعملة، وهو اتجاه البشر في كل العالم تدريجياً إلى مزيد من التشابه في النشاطات والمؤسسات بل وفي القيم والذوق العام وأسلوب الحياة اليومية.

إن المتأمل في التغيرات والتطورات التي تبلورت في عقد التسعينات من القرن العشرين على وجه الخصوص، يجدها كلها تشير إلى أن هناك مجموعة من العوامل والقوى الدافعة التي تعمل على تشكيل وتكوين >> نظام اقتصادي عالمي جديد << ليدخل به العالم القرن الحادي والعشرين بترتيبات للأوضاع الاقتصادية وخصائص وسمات ونمط للعلاقات الدولية للأطراف المكونة له، تختلف عن الأوضاع والخصائص والسمات السابقة له.

وفي هذا الإطار من الضروري التأكيد على أن مفهوم >> النظام الاقتصادي العالمي الجديد << يتسم بالديناميكية والحركة حتى لم يعد من الصعب علينا أن نتوقع أو نتصور أن الشكل النهائي لهذا النظام لم يتكون بعد، فقد تظهر مجموعة من العوامل والقوى الدافعة خلال القرن الحادي والعشرين مثلما حدث في الحادي عشر من سبتمبر عام 2001 وما يحدث في المنطقة العربية من ثورات وثورات مضادة 2011، وظهور ذلك التنظيم الإسلامي الذي يسمى ( داعش ) في العراق 2014 والذي يحاول أن يقبل المنطقة العربية إلى إمارة إسلامية تحكمها خلافة واحدة ولها عاصمة تدار منها هذه الخلافة، هذا التنظيم الذي لا يعرف متى وأين وكيف ولماذا تشكل - كلها أشياء - تؤدي إلى حدوث تغيرات تعطي للنظام الاقتصادي العالمي السائد آنذاك شكلاً مختلفاً إلى حد كبير عن ذلك النظام الذي بدأ وتبلور في عقد التسعينات من القرن العشرين، ذلك أن التوازن - في رأينا - لم يتحقق بعد بين أطراف هذا النظام الاقتصادي العالمي في العلاقات والمصالح الاقتصادية.

ومما يؤكد ذلك، أنه بعد نهاية الحرب العالمية الثانية برزت الدعوة إلى إقامة نظام دولي جديد، ووضعت بالفعل الترتيبات الاقتصادية الخاصة بذلك. وعندما ظهرت عوامل وقوى دافعة جديدة بعد حرب أكتوبر 1973، واستخدام سلاح النفط كانت الدعوة من جانب الدول النامية إلى إقامة نظام اقتصادي جديد.

وفي هذا الصدد انعقدت الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورة خاصة وأصدرت القرار رقم 3201 بشأن الإعلان عن قيام نظام اقتصادي دولي جديد أكثر عدالة ومساواة بين أطراف المجتمع الدولي، والقرار رقم 3202 الخاص بوضع برنامج العمل المتعلق بذلك<sup>(1)</sup>.

1 - د. عبد المطلب عبد الحميد >> النظام الاقتصادي العالمي الجديد وآفاقه المستقبلية بعد أحداث 11 سبتمبر <<، الطبعة الأولى، الناشر: مجموعة النيل العربية 2003، ص: 10.

2 - هناء عبيد ( العملة )، الأهرام : مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، 2001، ص: 10.

>> إن العولمة لا يمكن أن تتحقق دون حصول حد أدنى من التقاطع بين مختلف الأوضاع الاجتماعية - السياسية في العالم (5) ذلك الحد الأدنى هو الذي يضمن حصول تقارب بين أغنيائه الذين وصلوا درجة من الرفاه الاقتصادي، وفقرائه الذين تسحقهم الفاقة والفقير ( الفجوة بين الدول الغنية والفقيرة، وبين الأغنياء والفقراء داخل الدولة الواحدة في العالم الثالث ).

وبالتالي فإن << العولمة GLOBALIZATION >> كحالة State of affair تختلف عن << التعمول Globality >> كعملية Process، وعلى القابلية للتعول Globability كانبعاث ذاتي للقدرة على الوصول إلى العولمة.

إن مصطلح العولمة يجعل الذهن يتجه نحو الكونية، أي إلى الكون الذي نعيش فيه وإلى وحدة المعمورة من الكوكب. ومن ثم فإن المصطلح يعبر عن حالة من تجاوز الحدود الراهنة للدول إلى آفاق أوسع ورحب تشمل العالم بأسره، وبالتالي فإن العولمة تأخذ جوانب عديدة من بينها ما يلي:

1- حرية حركة السلع والخدمات والأفكار وتبادلها الفوري دون حواجز أو حدود بين الدول، وهي تشمل حرية نقل واستثمار جميع عوامل الإنتاج من أيدي عاملة، ورأسمال، وإدارة وتكنولوجيا وارض أو مواد أرضية قابلة للاستثمار والاستغلال.

2- تحول العالم إلى قرية كونية بفعل تيار المعلوماتية Informative، أي أن يصبح كل سكانه في حالة معرفة وإحاطة فورية بما يحدث لديهم ولدى الآخرين وذلك بحكم ثورة الاتصالات والتقدم التقني الفائق الذي نتجت عنه الشبكة العالمية للمعلومات Intermt.

3- ظهور فكرة حقوق الإنسان، باعتباره إنسان له الحق في الحياة الكريمة، بعيدا عن صنوف الاستغلال والقهر والتعذيب.

#### ثانيا: خصائص العولمة:

للعولمة خصائص عديدة نذكر منها:

- الديناميكية - الهرمية - الانفراد بالقيمة - القطبية الأحادية - الاتجاه نحو المزيد من الاعتماد المتبادل - وجود أنماط جديدة لتقسيم العمل الدولي - الثورة العلمية في مجال المعلومات والاتصالات والتكنولوجيا - تعاظم الشركات متعددة الجنسيات
- تزايد فعالية دور المؤسسات الاقتصادية العالمية في إدارته، مع اتساع دائرة المشروطية الدولية.

إن العولمة ظاهرة متكاملة الجوانب ( الجانب السياسي والاقتصادي والاجتماعي..... )

إن مصطلح العولمة باللغة الإنجليزية Globalization وباللغة الفرنسية Globalisation مأخوذة من كلمة Global وتعني كروي أو شامل أو عالمي.

ونأخذ بالتعريفات التالية للعولمة:

العولمة: << نظام عالمي جديد قائم على العقل الإلكتروني والثورة المعلوماتية القائمة على المعلومات والإبداع التقني غير المحدود، دون الأخذ بعين الاعتبار الحضارات والقيم والثقافات والأعراف والحدود الجغرافية والسياسية السائدة في العالم قاطبة >> 3.

ويعرفها الاقتصاديون بأنها حرية حركة السلع والخدمات ورأس المال والمعلومات والأيدي العاملة عبر الحدود الوطنية والإقليمية.

ومن هذين التعريفين نستطيع الوصول إلى الآتي:

1- أن العولمة تمثل تحديا لمن لا يستطيع ركوب قطارها، أي من ليس قادرا على الاستفادة من الثورة العلمية والتكنولوجية بالوسائل المعمول بها عالميا.

2- أن العولمة تمثل تحديا لتلك المشروعات والمؤسسات الصناعية التي ما زالت تختمي بالحدود الجغرافية للإنتاج والتسويق، ولا تقوى منتجتها على المنافسة على صعيد عالمي من حيث الجودة والسعر.

3- أن العولمة تهتم بالدرجة الأولى بحركة العناصر ذات القيمة النقدية (سلع، أموال، خدمات) أكثر من اهتمامها بصراع الحضارات والقيم والثقافات والأعراف المختلفة في العالم، لأنه من الناحية الاقتصادية ما يهم العولمة هو فتح الحدود بين الدول وترك السلع والخدمات تعبر دون حواجز وكذلك حركة رأس المال، والخبرة العلمية والبشرية للأفراد.

إن العولمة هي ثمرة طبيعية لرغبة الكيانات الكبرى في التوسع والسيطرة، والهيمنة، وإملاء الإرادة، وبسط النفوذ، وهي نتيجة منطقية لزيادة احتياجات المشروعات الكبرى إلى أسواق مفتوحة تنمو بشكل دائم ومستمر 4. ومن ثم فإن أنماط:

- الإنتاج الكبير للمنتجات سواء سلع أو خدمات أو أفكار
- التسويق الواسع الذي يضمن تعريف كامل للإنتاج
- التمويل المتوازن الذي يحقق الاستقرار التمويلي للمشروع
- التوظيف الشامل الذي يستوعب كل طالب العمل في الاقتصاد.

كل ذلك قد دفع إلى العولمة، ودفع بالكيانات الاقتصادية المختلفة إلى سرعة التعمول.

3 - محمد سعيد أبو زعرور " العولمة ماهيتها، نشأتها"، دار البيارق/ عمان، طبعة 1998، ص: 13

4 - د. محسن أحمد الخضير " العولمة: مقدمة في فكر واقتصاد وإدارة عصر الالادولة"، مجموعة النبل العربية، الطبعة الأولى 2000، ص: 15

5 - قاسم حجاج " العالمية والعولمة: نحو عالمية تعددية وعولمة انسانية"، دراسة تحليلية مقارنة للمفهومين 2003، نشر جمعية التراث القراة- غرداية-الزائر، المطبعة العربية 11، نصح طالب احمد غرداية.

## II- البعد الاقتصادي للعولمة

نتيجة لتفكك المعسكر الاشتراكي (الشرقي)، وانتصار المدرسة الليبرالية بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، فقد بات من الضروري أن يتم الترويج لهذا الانتصار واستثماره، وبالتالي يتم تغيير خريطة العالم طبقا لذلك.

فمن غير شك أن المعادلة الجديدة تشير إلى أن التيار الليبرالي بمبادئه الاقتصادية هو التيار السائد الذي استطاع قيادة العالم نحو تيار العولمة الذي يصفه أحد المفكرين بقوله: << ومن هنا يتم انصهار أكبر عدد ممكن من الاقتصاديات الفردية والإقليمية والوطنية في اقتصاد عالمي شمولي احد، لا مكانة فيه لكسول شامل، يقوده أولئك الذين يقدرون على مواجهة عواصف المنافسة >> (6).

إن هذا التيار لم يبق خارجه إلا شيء لا يكاد يذكر حتى دول حلف وارسو والصين (7) ومعظم دول العالم الثالث بدأت تأخذ بأساليب الليبرالية التي تفرض نفسها وذلك لاتتعاش اقتصادياتها وخروجها من محتتها.

من هنا نستطيع أن نقول بأن العولمة في جانبها الاقتصادي اتخذت شكل تيار متصاعد من أجل فتح الأسواق، وانفتاح كل دول العالم على بعضها البعض، وقد تنامي هذا التيار مع تزامن حركة نهضوية من أجل تحديث وعصرنة وتطوير بنية الإنتاج في اقتصاديات السوق في الدول المتقدمة، وتصعد نظم الإنتاج في اقتصاديات دول التخطيط المركزي (الدول الاشتراكية) وتحولها إلى اقتصاد السوق، وما أحدثه ذلك من تفكيك هائل وكبير في بنية هذه الدول وسوء نظمها الإدارية.

وفي الوقت ذاته وقعت دول العالم الثالث ضحية ازدواجية انضمامية شاذة ما بين رغبة في تحقيق الانفتاح الاقتصادي، وما بين غريزة الديكتاتورية المتسلطة سياسيا واقتصاديا، مما أفرز نموذجا رهيبا من الفساد الاقتصادي والسياسي صنع اقتصاديات هشّة أطلق عليها (اقتصاديات الفقاعة) (8) كان من أبرز معالمه اختيار اقتصاد دول النور الآسيوية، وتراجع معدلات التنمية في دول النفط البترولية، بل وفي بعض الدول العربية - التي تسمى بدول الربيع العربي: تونس، مصر، اليمن، ليبيا وسوريا - إن هذه الثورات التي أنتجت ثورات مضادة أصحابها أقوى من إرادة الشعوب لأهم هم بطانة الأنظمة الديكتاتورية السابقة وسماستها، وبالتالي فإن ثمار تلك

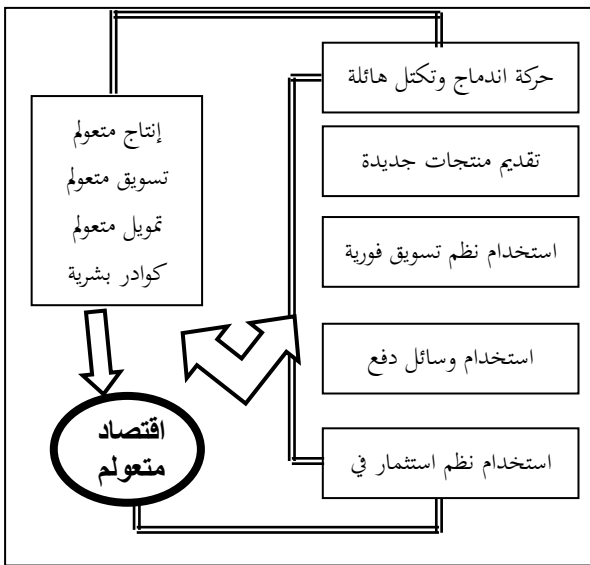
<sup>6</sup> - انظر: هانس بيتر مارتين "فخ العولمة"، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 1998، تقرير.

- لقد انضمت الصين إلى منظمة التجارة العالمية في المؤتمر الرابع للمنظمة بالدوحة خلال الفترة من 9 إلى 14 نوفمبر من العام 2001.
- اقتصاديات الفقاعة: تعني الاقتصاديات الهشة التي لا تملك بنية أساسية ولا نظاما سياسيا تعتمد عليه، جهازها الإداري هش، لا هي بذات نظام اشتراكي له بنيته التحتية الصلبة، ولا هي بنظام رأسمالي تحت يقوم على أساس الانفتاح والمنافسة والديمقراطية في تداول السلطة.

الثورات - باستثناء تونس - كانت خرابا ودمارا وعدم استقرار وتشريد وقتل للأبرياء وابتلاع رؤوس الأموال في حروب لا هدف لها سوى استنزاف الثروات لصالح منتجي السلاح من الدول المصنعة الكبرى لبيسط نفوذها وتمويل ميزانياتها والإنفاق على برامجها الاقتصادية والاجتماعية خاصة برنامج تحديث الإنتاج والارتقاء بنظم التسويق والتمويل وتنمية الكوادر البشرية.

إن العالم يشهد الآن تحولات اقتصادية عميقة وجذرية تحت تأثير العولمة يظهرها الشكل التالي:.

الشكل (1): التحولات الاقتصادية تحت تأثير العولمة



المصدر: د. محسن أحمد الخضيري << مرجع سابق >>، ص: 2

إن قواعد وآليات نظام العولمة تفرض مناهج الانفراد بقيادة السوق العالمي، وبما يعنيه ذلك من تفوق على كافة القوى الاقتصادية في أحد مجالات الاقتصاد، أو في كثير من مجال على مستوى الخريطة الاقتصادية العالمية الشاملة.

إن تعاضل الدور الذي تلعبه المزايا التنافسية في تغيير مفهوم التقدم، وفي آليات تحقيقه قد جعل العولمة في جانبها الاقتصادي تستند إلى (7):

- 1- حركة اندماج وتكتل اقتصادي غير مسبوق، من أجل اكتساب اقتصاديات أكثر حجما ونطاقا وتحقيق وفورات واسعة كبيرة تؤهل المشروعات للعمل على نطاق واسع فتزداد امتدادا يوما بعد يوم.
- 2- تقديم منتجات جديدة واسعة الاستخدام يتم إنتاجها بأحجام اقتصادية كبيرة للدرجة التي يكون نصيب الوحدة المنتجة منها من عناصر

<sup>7</sup> - د. محسن أحمد الخضيري "مرجع سابق"، ص: 22.

أما تلك التي تفتح أسواقها فهي تجتذب إليها الاستثمارات الأجنبية، وتصنع بذلك فرصا اقتصادية وتجارية... وبالتالي تزداد تقدما وقوة باستمرار.

إن دول العالم الثالث تحتاج إلى حالة من الانفتاح المراقب لتستفيد من تجربة الآخر، كما تحتاج إلى رأس المال لتمول به مشاريعها الوطنية، وبالتالي فإن فتح أسواقها الفتية أمام الأسواق الأجنبية قد يؤدي بها إلى جعلها سوقا للمنتجات الأجنبية وهو للأسف ما أغرق أسواق الكثير منها بالسلع الرديئة التي تصنع في الصين وتايوان والهند والمغرب... ( حالة السوق الموريتانية )- وفي مجال كان ينبغي أن يكون استثنائي وهو الغذاء والدواء، مع أن منتجات هذه الدول تحتاج إلى الحماية في مراحل نشأتها الأولى، وإلا فإنها لا تقوى على منافسة تلك المنتجات الأجنبية الجيدة. وبالتالي فإن اغلاقها أمر لا تسمح به طبيعة الظرفية الدولية والسوق الحرة، وانفتاحها أمام المؤسسات الأجنبية دون قيود وشروط وحماية لتلك المنتجات التي مازالت في مهدها وتحتاج إلى الحماية لا يكسبها ميزة نسبية في المستقبل، بل تظل تابعة دون منتجات وطنية جيدة ومتميزة ترمز لسيادتها ووطنيتها.

د- كوادر بشرية متعومة، ذات تأهيل متخصص، وذات قدرات فائقة على الإبداع وعلى الخلق والتطوير واحداث التحسن المستمر، وعلى خلق وإيجاد مجالات جديدة مع الارتقاء بما هو قائم.

إن هذا يقودنا إلى اقتصاد متعوم غير مسبوق، قائم على انتشار استخدام آليات السوق، وتزايد الإبقاء السريع للتغير التكنولوجي، وانتشار النمطية الاستعمالية والاستخدامية للمنتجات، مما يؤدي إلى صياغة التفضيلات، وإلى نمطية الأذواق والرغبات والاحتياجات، ومن ثم يتم محو الفوارق، وتطمس الاختلافات بين الدول.

إن ذلك الجو الذي تكثر فيه المنافسة - دون الاحتكار طبعاً - هو الذي يؤدي بالمؤسسات إلى النمو والديناميكية والتطور.

## II- الآثار الإيجابية والسلبية للعولمة

أولاً: الآثار الإيجابية للعولمة ونلخصها فيما يلي:

1- كون المسيطر على النشاط الاقتصادي هو الشركات المتعددة الجنسيات صاحبة الكفاءة العالية، وتمتلك مزايا التفوق التنافسي الفائق، فإن الانتقاء سيكون على أساس الأكفأ صاحب الخبرة العالية والجودة الكبيرة والسعر الأقل.

2- مجال التنافس في ظل العولمة يجعل المؤسسات الأخرى حتى في العالم الثالث في سباق مع تلك الأقوى منها، والمنافسة هنا إيجابية إذ ستفرض على المؤسسة الالتزام بمعايير الكفاءة والفعالية.

3- المؤسسات المسيطرة في العولمة تستطيع - بواسطة إمكاناتها - أن تصرف في مجال البحث والتطوير، وبالتالي تستطيع المؤسسات الأخرى أن تستفيد منها، كما أنها تستطيع تكوين الكادر البشري وتطوير برامج الإنتاج والتسويق، وهو ما سيحدو بالمؤسسات الأخرى أن تحذو حذوها.

التكلفة الثابتة ( أقل ما يمكن )، ورغم ضخامة الإنفاق على البحوث والدراسات والتطوير، إلا أنها لا تشكل عبئا على الوحدات المنتجة.

3- استخدام نظم تسويق فورية الإتاحة على جميع المستويات، خاصة مع انتشار نظم التجارة الإلكترونية، والشراء والتعامل عن بعد، وما يتطلبه ذلك من وفرة في المنتجات، سواء كانت هذه المنتجات سلعا أو خدمات أو أفكارا... ومع ذلك فإن مع تلك الوفرة قدر كبير من النمطية المتعددة والتي تحتاج أيضا إلى إتاحة فورية.

4- استخدام نظم استثمار في العنصر البشري فعالة، نظم قائمة على البحث عن النخب أصحاب الملكات، وأصحاب المواهب، القادرين على الابتكار وعلى التحسين والتجديد وعلى اكتشاف الفرص وخلقها.

إنه عن طريق العولمة يكون قد تم إزالة العديد من الحواجز الفاصلة بين الشعوب: حواجز القومية، حواجز الطبقات، حواجز اللغة واللون والجنس وأصبح الطريق ممهدا لإنشاء سوق عالمية واحدة، سوق متكاملة الصروح ومترامية الأطراف، ومتعددة الجوانب سوق تحتاج إلى:

أ- إنتاج سلعي وخدمي وفكري متعوم يتناسب مع احتياجات الجموع البشرية في كافة أنحاء المعمورة، ولا يقتصر استخدامه على جزء من الأجزاء التي يحتويها العالم.

ب- تسويق متعوم قائم على قدرة هائلة لمنظومة تسويقية متكاملة من منتجات متطورة، وترويج متطور يشمل على: الإعلان المتعوم، والإعلام المتعوم، والبيع الشخصي المتعوم، وتنشيط المعاملات والنشر المتعوم، وجهود ومنافذ للبيع منتشرة في كل مكان، وسياسات تسعير وتمويل وبيع بالتقسيط يتناسب مع كافة المستهلكين في العالم، دون أن ننسى تسويق الأفكار المتعوم أو الذي يتجاوز الحدود وعقليات الحكام التي لا تقبل الأفكار المختلفة معها والتبار المختلف والمعارضة المختلفة، ومن غير شك فإن الفضاء العالمي للإتصالات Internet قد سمح بتجاوز ذلك وأكدته وسائل الإتصال الإجتماعية والتي مكنت شعب تونس بالإطاحة بين على - رغم حظر وسائل الإتصال المرئية كالجزيرة مثلا، وقد حدث مثل ذلك في كل دول الربيع العربي، رغم مآلات تلك الثورات المتعثرة.

ج- تمويل متعوم قائم على كيانات مصرفية ديناصورية عملاقة، لها المقدرة الهائلة على التواجد بالغ الانتشار والجهوية، ولها القدرة على صناعة الفرص الاقتصادية...

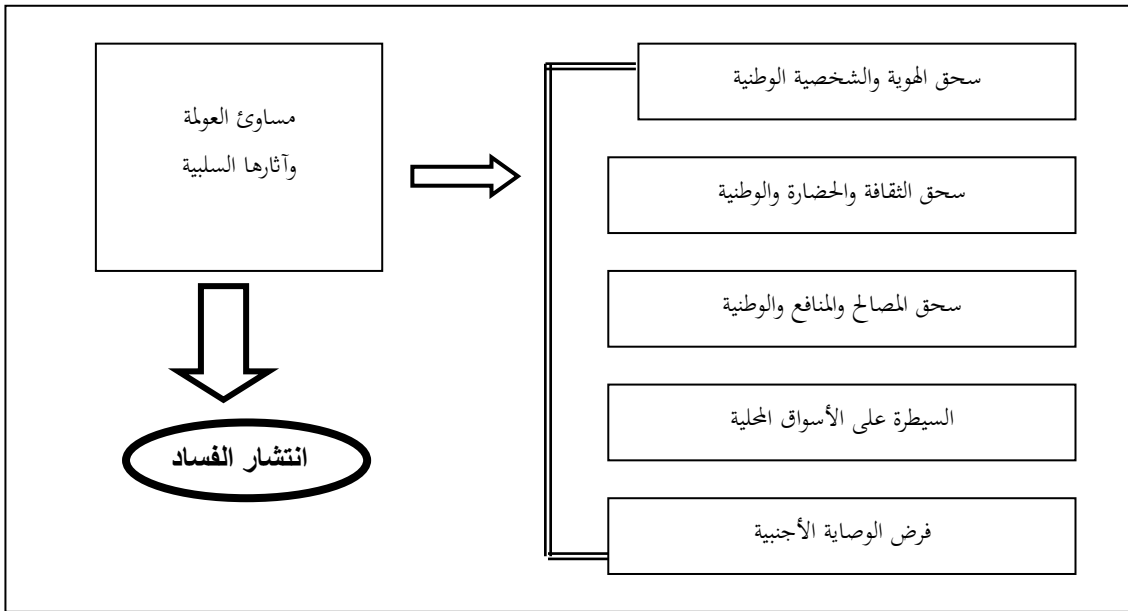
إن هذه المؤسسات المصرفية والتمويلية العالمية بالغة الضخامة أصبحت أكبر من الدول، وأصبحت قادرة على تجميد الحكومات وجعلها تتنازل كثيرا عن سيادتها، فأية دولة تحاول فرض قيود اقتصادية على حركة هذه البنوك سوف تقوم بتحويل الاستثمارات والمعلومات إلى أماكن أخرى من العالم، وبذلك تفقد هذه الدولة ذات النظام الجامد مصداقيتها وتفقد فرصا حقيقية للنمو والتقدم، ومن ثم تزداد تخلفا وفقرا، وبالتالي تكون قد قضت على ذاتها بذاتها.

- 8- التحول من الاقتصاد المحلي إلى الاقتصاد العالمي  
9- لا تترك للحكومات الحرية في تكوين الكادر البشري ولا في طرح برامج التنمية بل تؤثر عليها وتفرض عليها السير نحو الأحسن.

### ثانيا: الجوانب السلبية للعولمة وآثارها على البلدان الفقيرة

يقول الكثير من الكتاب والمفكرين خصوصا في العالم الثالث أن العولمة تؤدي إلى << أمركة العالم >> وتهميش الشعوب وإذلالها، وجعل العالم يعيش داخل قوالب جامدة فرضتها عليه قوى الإنتاج والإعلام الأمريكية، ذلك ما يوضحه الشكل التالي:

الشكل (2): مساوى العولمة وآثارها السلبية خصوصا على البلدان الفقيرة. ( مصدر الشكل: د. محسن أحمد الخضيرى << مرجع سابق >>، ص: 130



لم نسمع في يوم من الأيام عبر وسائل الإعلام العربية أو الأجنبية، أنه تم العثور على سلاح الدمار الشامل، ولا حتى شيء يدل على أنه كان موجودا أصلا.

كما اقتنع المواطن العراقي - غير المقتنع أصلا- بأن الديكتاتورية الحقيقية هي تلك التي جاءت مع الولايات المتحدة وحلفائها، حيث لا يوجد أمن ولا صحة ولا غذاء ولا عمل، بل تم الاعتداء على كرامة الإنسان العراقي بطريقة لم يكن يتصورها مطلقا.

لقد انتشر الفساد وعم - بعد مجيء الاحتلال - بأنواعه من قتل ونهب وسرقة واعتداء على حرمان واغتصاب وسجن المدنيين بغير ذنب وقتلهم لمجرد شبهة غير واردة، مع غياب المصلحة الوطنية وخدمات المرافق العمومية وسحق الهوية لأن العلم الأمريكي يرفرف فوق سماء العراق والجندي الأمريكي هو الذي يتقدم لحماية المصالح العمومية ومكاتب الدولة، وبالتالي فرض الوصاية الأجنبية.

4- يستفيد المستهلك في العالم من مزايا المنافسة الإيجابية لهذه المؤسسات إذ أنه يحصل على السلع بجودة عالية وبأقل الأثمان وفي الوقت والمكان المناسبين.

5- يستفيد أصحاب الخبرات في العالم من مزايا المنافسة الإيجابية لهذه المؤسسات، إذ أن التوظيف في هذه المؤسسات يخضع لمعيار واحد وهو كفاءة الكادر البشري وقابليته للعمل.

6- كما يستفيد هذا الكادر البشري من هذه المؤسسات من خلال الخبرات المهنية التي ستراكم عنده عبر الزمن انطلاقا من تكوينها له .

7- كما تؤدي العولمة إلى تطوير الصناعة والزراعة وقطاع الخدمات على مستوى جميع بلدان العالم وتؤدي إلى توحيد وتطبيق نظم الإنتاج والتسويق والتمويل والكوادر البشرية التي ثبت بالفعل نجاحها.

نطلاقا من الشكل السابق، وحسب وجهة نظر الباحث، لا يمكن أن نؤيد أو نعارض وجهة نظر الكاتب، إلا إذا أخذنا نماذج حية من تجربة الولايات المتحدة الأمريكية بفرض سيطرتها على العالم، وذلك بحجة فرض معايير العولمة (كالانفتاح، والديمقراطية، وتحقيق السلام في العالم بدون سلاح دمار شامل إلا لإسرائيل وحدها،...)

لقد جاءت الولايات المتحدة الأمريكية إلى العراق بحجتين، واحدة مقنعة لبعض دول المجتمع الدولي ( البحث عن سلاح الدمار الشامل )، والثانية تحقيق هدف يصبوا إليه كل العراقيين ومقتنع به بعضهم وهو إزالة النظام الدكتاتوري واستبداله بنظام ديمقراطي بواسطة أميركا. لكن ماذا حدث - وهو لا يزال يحدث - في العراق ؟

أول دخول للقوات الأمريكية في بغداد، عمدوا إلى وزارة النفط ليحموها، في حين تم نهب المتحف العراقي والمكتبات الجامعية والبنوك وكل الممتلكات العمومية ذات النفع العام في بغداد.

الإفلاس إلى البلدان الغربية نحو 50 مليار دولار جرى جمعها بطرق غير شرعية، ونجد ضمنها أموال المافيا الروسية << (8).

والتقارير غير الرسمية للبنوك الغربية تقول إن أملاك قادة دول الربيع العربي تتراوح ما بين 300 و450 مليار دولار في مجموعها في حين أن القضاء على الفقر في هذه الدول يكفيه نصف المبلغ، وقد كانت هذه الأنظمة محمية من طرف الغرب وأموالها تتآكل في بنوكه ومديونيتها منه تزيد عاما بعد عام باستثناء ليبيا، وقد جمدت هذه الأموال بعد زوال هذه الأنظمة وتم نكران بعضها ووضع العراقيين والشروط أمام ما يفرج عنه منها، وكل ذلك يدل على أن نمط هذه العولمة - بموضوعية - ليس عالميا بحكم أن مصالح هذه الشعوب تسقط من قوائم العولمة بالنظر إلى ما تقدم.

### أسباب ظاهرة العولمة والشركات المتعددة الجنسيات كأحد

#### I - أسباب ظاهرة العولمة

إن المتبع لما يجري في العالم بصفة عامة وفي الاقتصاد العالمي بصفة خاصة منذ منتصف الثمانينات أي من خلال الخمس عشرة سنة الأخيرة من القرن الماضي، يلاحظ بوضوح مجموعة من الظواهر وهي تكون في مجموعها ما أطلق عليه " العولمة " أو كما يسميها البعض " الكوكبة " نسبة إلى كلمة Globe أو كما يسميها البعض الآخر " الكونية " نسبة إلى كلمة Universe وهذه الظواهر يمكن تلخيص أسبابها فيما يلي (9):

1- النمو السريع في معدلات التجارة العالمية وبشكل غير مسبوق في التاريخ حتى وصلت إلى أرقام مذهلة فلكية، مع ملاحظة أن معدلات التجارة الدولية أصبحت تزيد بكثير عن معدلات نمو الإنتاج العالمي، ففي عام 1997 قدرت قيمة المبادلات التجارية العالمية بحوالي 8000 مليار دولار محققة بذلك نموا بلغت نسبته حوالي 6,2% مقابل 6,2% عام 1996.

2- النمو السريع في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر نحو أقاليم العالم المختلفة، ففي عام 1997 قدر حجم الاستثمار الأجنبي المباشر بحوالي 364 مليار دولار مقابل 350 مليار دولار عام 1996 بزيادة نسبتها 4% ، هذا مع ملاحظة أن 84% من هذه التدفقات الاستثمارية كان مصدرها مجموعة الدول الصناعية المتقدمة.

3- تزايد دور الشركات متعددة الجنسية Transnational حيث أنها تتعدى الجنسيات والحدود القومية للدول ذات السيادة مع ملاحظة أن هذه الشركات يطلق عليها خطأ متعددة الجنسيات Multinational لأن هذه الأخيرة شركات تساهم في رأسمالها عدة حكومات.

8 - مجلة عالم الفكر، المجلد الثامن والعشرون - العدد 2 - أكتوبر / ديسمبر 1999، تصدر عن المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، دولة الكويت، ص: 26.

9 - انظر: د. عبد الفتاح دياب " إدارة الإنتاج رؤية جديدة "، سنة النشر 2001، جمهورية مصر العربية، ص: 9-12.

وعليه، فإن الباحث، من خلال ما تقدم - العراق كنموذج - يمكن أن يتفق إلى حد ما مع الكاتب. وهذه جوانب سلبية للعولمة وآثارها واضحة للعيان.

كما أن تجربة أميركا في أفغانستان لا تبعد كثيرا عنها في العراق، فأفغانستان الآن في دوامة من العنف - بعد انسحاب طالبان - وعدم الأمن وسحق الهوية وسيطرة الأجنبي وانتشار الفساد بأنواعه، وكله بحجة إزالة الإرهاب والديكتاتورية و فرض الديمقراطية وهي مطالب قد تكون من سمات العولمة إن تحققت فعلا دون جلب مضار أخطر وأساء من منافعها. كما أن تجربة شعوب الربيع العربي وتعامل الغرب معها تارة بالتدخل والدمار ( حالة ليبيا )، وتارة بالسكوت والتمادي ( حالة سوريا واليمن )، وتارة بالتجاهل وغض البصر حالة (مصر) - تعكس الإتجاه الذي تسير فيه هذه العولمة وكونها تسير دائما في فلك ومصالح أميركا والغرب، حيث إذا تطلبت مصالحته السكوت كان وجوبا تقتضيه الدبلوماسية، وإن تطلبت التدخل كان الأمر سهلا وتحت غطاء وبمير دولي، رغم أن الحالة الفلسطينية ماثلة للعيان منذو زمان فيحظر على الفلسطينيين الرد على هجوم اسرائيلي بصواريخ الكاتيوشا ويعتبر الأمر من باب الإرهاب ، وبالقابل تستطيع اسرائيل أن تبيد غزة بأسرها بالقنابل الحارقة ويعتبر ذلك من باب الدفاع عن النفس. وعلى نفس الشاكلة تمتلك إسرائيل من الأسلحة المحرمة دوليا ما يحظر على إيران والعراق وكل دول المنطقة.

هذه إذا بعض من مآلات ومظاهر العولمة - في بعدها السياسي والاجتماعي والإنساني - التي تحكمها وتسيدها أميركا والدول الصناعية. إننا ونحن نعالج الجوانب السلبية للعولمة من منظور اقتصادي بحث، فإن ما يهمننا بالدرجة الأولى هو تأثيرها على سياسة المؤسسة الاقتصادية، خصوصا في دول العالم الثالث. ونجملها في الآتي:

● العولمة - بوصفها آلية للمنافسة الشديدة - لا تترك فرصة ولا خيارا أمام تلك المؤسسات غير الدخول في المنافسة الشديدة أو الاختفاء من السوق، ومعلوم ضرورة أن إمكانيات البلد الواحد برمته قد تفوقها إمكانيات المؤسسة الواحدة، لذلك فإن فتح الأسواق أمام المؤسسات الوطنية التي يتوقع منها أن تنهض وتقوى على المنافسة في المستقبل لا تتركها تنمو وتقف على أقدامها، ويحكم على كل مؤسسات العالم الثالث بالزوال بحكم نفس المنطق. أما لو استطاعت هذه المؤسسات أن تنمو ففي العولمة جوانب نفعية يمكن أن تستفيد منها وقد ذكرناها سابقا تحت الجوانب الإيجابية للعولمة.

● إضافة إلى عامل فرض الوصاية الأجنبية، مع أن هذه المسألة غير ملزمة ما دامت الكوادر الوطنية موجودة ولديها نفس المؤهلات التي يتمتع بها الأجانب من حيث الكفاءة والتكوين.

● جمع وانتقال الأموال بطرق غير شرعية أو قانونية، وهو ما يزيد من حدة التفاوت بين أغنياء العالم وفقرائه >> فقد كشفت السلطات السويسرية أنه وصل منذ عام 1996 من روسيا الواقعة على حافة

## II- دور الشركات متعددة الجنسيات في مجال العولمة

لكي نتبين مدى ضخامة وتأثير الشركات متعددة الجنسية (•) في ظاهرة العولمة نشير فيما يلي إلى عدد هذه الشركات الذي وصل 500 شركة متعددة الجنسية عام 1996 ومن بين هذه الشركات 472 شركة (حوالي 95%) توجد مقرها القانونية في دول الشمال موزعة بشكل متقارب بين ثلاث أقطاب هي: 162 شركة في الولايات المتحدة الأمريكية، 158 شركة في الاتحاد الأوروبي، 126 في اليابان، كما تدل البيانات كذلك على أنه في عام 1996 بلغ إجمالي إيرادات الشركات الخمسمائة 11,4 تريليون دولار أي ما يمثل حوالي 40% من مجموع الناتج المحلي الإجمالي لدول العالم، والذي بلغ في نفس العام حوالي 28,5 تريليون دولار، هذا عن أُل 500 شركة فقط، أما إذا أخذنا في الاعتبار بقية الشركات متعددة الجنسية والذي يصل إلى حوالي 30.000 شركة فإننا نجد أن إجمالي إيرادات هذه الشركات يزيد عن نصف الناتج المحلي الإجمالي في العالم، كما أن أصول هذه الشركات يزيد أو يصل حوالي 94 تريليون دولار، وعدد العاملين حوالي 36 مليون عامل، وصافي أرباحها السنوية حوالي 400 مليار دولار.

### خصائص الشركات متعددة الجنسيات

نحمل هذه الخصائص فيما يلي (10):

#### 1- الضخامة:

أول خاصية أو ميزة لهذه الشركات هي أنها ضخمة الحجم، ولا يقاس الحجم بمقدار راس المال لأنه لا يمثل إلا جزءا بسيطا من إجمالي التمويل المتاح للشركة، وليس بحجم العمالة أيضا لأن تلك الشركات ولدت في

• - سبق للأمم المتحدة أن صاغت تعريفا محمدا لمفهوم الشركة المتعددة الجنسية سنة 1973، حددت فيه المعايير الأساسية للتعرف عليها وهي: ( شركة برقم أعمال سنوي لا يقل عن خمسمائة مليون دولار، تقوم بأكثر من ربع نشاطها وتبادلاتها مع فروع متواجدة في ست بلدان على الأقل لكن هذه الشركات التي هي على العموم لها مركز قومي أو وطني ولكنها تنشط في الخارج. في السنوات الأخيرة من التسعينيات أخذت شكل شركات متعددة القوميات والجنسيات أو شركات كوكبية مستقلة عن الدول القومية وتنظم وتدير استراتيجيتها الخاصة على مستوى كوكبي ( شارل كيننتد لبرغر. يعرفها سيروز فريدهايم بأنها: شركة تنشط محليا، وتفكر عالميا .... وتدير موارد ضخمة عبر العالم، وتطور منتجاتها بفعالية عبر العالم كله....

هذه التعاريف مأخوذة من: قاسم حجاج " مرجع سبق ذكره "، ص 368.

10 - للمزيد من المعلومات عن خصائص الشركات المتعددة الجنسيات

انظر: د. علاء الدين ناطورية " العولمة وأثرها في العالم الثالث ( التحدي والاستجابة )"، مركز الأبحاث والدراسات الدولي، ولاية النوى 2001، ص: من 53 إلى 56.

4- التحرير المتزايد للاقتصادات الوطنية وزيادة التوجه نحو اقتصاديات السوق والحرية الاقتصادية، وقد ساد هذا الاتجاه جميع دول العالم شماله وجنوبه وشرقه وغربه باستثناء كوبا وكوريا الشمالية.

5- تقلص دور الدولة في النشاط الاقتصادي ولا سيما بعد انتشار الخصخصة وانسحاب الدولة تدريجيا من مجال إنتاج السلع وأداء الخدمات. قطاع الإنصال مثلا لدينا في موريتانيا تمت خصصته منذو 2000 حيث اتصلت الدولة منه رغم المساوئ والآثار السلبية لأدائه وأداء الرقابة عليه عن طريق سلطة التنظيم إذ أن أرباحه تأتي على حساب المواطن البسيط الذي قد لا يملك قوت يومه 2000 أوقية ، في الوقت الذي قد يكون رصيد هاتفه يكفيه لمدة 5 أيام 10000 أوقية.

6- تعاظم دور التكتلات الاقتصادية ( التجمعات الإقليمية ) وتزايد أعدادها، ويكفي أن نشير في هذا الصدد إلى تزايد عدد الدول الأعضاء في السوق الأوروبية المشتركة من ست دول إلى خمس عشرة دولة وتحولها إلى " الاتحاد الأوروبي " وظهور اليورو " العملة الأوروبية الموحدة ". كما نشير أيضا إلى تكوين " النافتا " وهي منطقة التجارة الحرة التي تكونت في أواخر الثمانينات بين كل من الولايات المتحدة وكندا والمكسيك.

7- تعاظم دور وقوة نفوذ المؤسسات الدولية وبصفة خاصة المثلث الذي اصبح يحكم العالم من الناحية الاقتصادية وهو: البنك الدولي وصندوق النقد الدولي والمنظمة العالمية للتجارة.

8- تراجع العديد من الحواجز والقيود التي كانت تضعها من قبل الكثير من الدول أمام الأفكار والاتصالات بين البشر، وقد ساعد على ذلك التقدم الكبير والسريع في وسائل الاتصالات والمواصلات والمعلوماتية.

9- تعاظم دور المنظمات غير الحكومية ONG ودعوتها بإلحاح إلى تطبيق الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان وظهور ثقافة عملية تدعو إلى المساواة بين البشر من حيث الحرية وحقوق الإنسان.

10- تزايد حجم عمليات الاندماج العالمية تحقيا لمبدأ اقتصاديات الحجم الكبير، والاعتقاد بأن قيمة المشروع الموحد بعد الدمج تزيد عن إجمالي قيمة المؤسساتين المندمجتين منفردتين.

11- التجارة الإلكترونية: التي استطاعت جذب واجتذاب مئات الملايين إليها، وأصبحت وسيلة لإشباع الحاجات وطريق رئيسي للمبادلات التجارية وتصريف المنتجات سلعية كانت أم خدمية أم فكرية وهي تعتبر من أحدث الوسائل تقدما حيث مكنت شركات العالم عن طريق الشبكة العالمية للمعلومات Internet من ترويج منتجاتها وبيعها، بل ومكنت هذه الشركات من تحديث وسائل معاملاتها مع الموردين والزبناء وكافة أطراف محيطها التجاري Intranet الشبكة الداخلية للمعلومات و Extranet الشبكة الخارجية للمعلومات.

وقد وجدت الشركة الضخمة العون فيما أبدعته الثورة العلمية والتكنولوجية في مجالي المعلومات والاتصالات. فكل شركة تابعة في سوق الدولة التي استقرت فيها كشركة محلية تحصل على احتياجاتها من الخدمات ومن التمويل من داخل هذه السوق ما أمكن وتنافس منتجاتها إنتاج غيرها من الشركات المحلية أو المنتجات المستوردة وتتعامل الشركات التابعة مع بعضها البعض دون الحاجة إلى إذن مسبق من الإدارة العليا ولكن المعلومات عن نشاط من شركة ثابتة تصل أولا بأول للإدارة العليا كما تصلها معلومات عن تلك الإدارة عبر شبكات اتصالات فضائية تملكها الشركة الأم وباستخدام المكشف للحاسوب يتم استخدام المعلومات.

وضمامنا لتسهيل الاتصالات اعتمدت الشركات المتعددة الجنسية اللغة الإنجليزية كلغة للعمل في أنحاء شبكة الشركة التابعة لها، واتخذت الدولار وحدة الحساب للجميع، كما أنشأت الشركة خدمة لأغراضها 3 مراكز للبحث والتطوير تضم 11.000 من الباحثين والخبراء. كما تملك ABB Credit ومركز معلومات Business Information Center ومركز تمويل World Transury Center وذلك من أجل توفير الخدمات المالية لشركاتها وبصفة خاصة تعبئة الموارد المالية لمواجهة التوسع أو شراء شركات أخرى أو إنشاء شركات جديدة. هذا وفي عام 1994 احتلت ABB المنزل 75 بين الشركات الخمسمائة الكبرى.

#### 4- الاعتماد على المدخرات العالمية

إن الشائع من القول بأن الشركات المتعددة الجنسيات هي المصدر الأساسي للاستثمار الأجنبي، ويتوهم أبناء العالم الثالث بأنها تملك مال قارون(\*)، وواقع الأمر يختلف جذريا عن ذلك، لأن تلك الشركات في حاجة مستمرة للحصول على تمويل متزايد. إن كلا من تلك الشركات متعددة الجنسيات تنظر إلى العالم بوصفه سوقا واحدة، وكأي شركة تسعى هذه الشركات لتعبئة مدخرات من تلك السوق في مجموعها وسنقوم بتفصيل ذلك فيما يلي :

أ- تطرح الشركة متعددة الجنسيات أسهمها في كل الأسواق العالمية الهامة كطوكيو، افراكنفورت، لندن، نيويورك، سنغافورة، ... كما تقوم هذه الشركات بإصدار أسهم جديدة عقب كل عملية اندماج أو انتزاع استباقا للعوائد الإضافية التي تترتب على وضع الشركة الجديدة، وهكذا تعبئ مدخرات إضافية في بلد مقرها القانوني وبعض البلدان الأخرى.

ب- تعتمد هذه الشركات على الاقتراض من البنوك متعددة الجنسيات عند الإقدام على عمليات كبرى مثل شراء أسهم شركات منافسة، وحجم هذه القروض يقدر بمئات الملايين من الدولارات.

أجواء ثورة معلوماتية تكنولوجية وصلت إنتاجية العمل فيها إلى مستويات غير مسبوقة، وكذلك ليس بحجم إنتاجها لشركة واحدة متعددة الجنسيات. إن أهم مقياس يتبع، هو حجم المبيعات Sales Figure أو ما يسميه الفرنسيون رقم الأعمال Chiffre d'affaires، ويعتمد البعض على مقياس رقم الإيرادات الإجمالية وكذلك يستخدم مقياس القيمة السوقية للشركة كلها ( الحصة السوقية ).

2- تعدد الأنشطة وتنوعها La diversification des activités لا تقتصر الشركات المتعددة الجنسيات على إنتاج سلعة رئيسية معينة تصطحب أحيانا منتجات ثانوية By-products فعلى العكس تعدد منتجاتها فتتخصص في أنشطة متعددة ومتنوعة قد لا يوجد في لها في بعض الأحيان جامع منطقي يسوغ أو يبرر قيام الشركة بها. والدافع الحقيقي وراء هذا التنوع هو رغبة الإدارة العليا في تخفيض الخسارة إلى أقل حد ممكن، فهي إن خسرت في نشاط معين تريح في أنشطة أخرى.

وهذا ما جعل بعض الاقتصاديين يصف هذه الشركات بأنها أحلت وفرة مجال النشاط Economies of scope محل وفرة الحجم Economies of sale التي اعتمدت عليها الاحتكارات الكبرى حتى عشية الحرب العالمية الثانية، ويشير هذا التنوع إلى أن الشركة متعددة الجنسية لا تنتج بنفسها إلا المحدود من السلع التي تدخل فيها مكونات من إنتاج شركات أخرى، ولذلك فهي اقرب إلى الشركة القابضة ولكنها تتميز عنها باهتمامها البالغ بأعمال البحث والتطوير وقضايا التمويل والتسويق، وأهم ما يلاحظ في هذا الصدد بأن الشركات المتعددة الجنسيات قد فككت الإنتاج الصناعي وفرضت التخصص في إنتاج مكونات السلع ثم إنشاء وحدات تجميع، وتفتح تلك المكونات مقابل ضمان تعريف المنتجات، ومن الناحية الواقعية يعني ذلك أن الشركة متعددة الجنسية يمكن بطريقة التعاقد من الباطن Sub contracting أن تسيطر على عدد كبير من الشركات دون أن تفرط في دولار واحد من أموالها لشراء أسهم.

#### 3- الاتساع أو الانتشار الجغرافي<sup>(11)</sup>:

تنشط الشركات المتعددة الجنسيات في العديد من أقطار العالم، ويمكن أن نأخذ في تقرير الاستثمار في العالم" مثلا ببلغ الدلالة هو شركة ABB التي تكونت في 1987 من اندماج شركة سويدية كبيرة ASEA وأخرى سويسرية ضخمة BROAN VOVERY والتي استثمرت فور تكونها 3.6 مليار شملت إندماج أو شراء شركة أخرى وهي تسيطر حاليا على 1300 شركة منها 130 شركة في بلدان العالم الثالث وأخرى في بلدان شرقي أوروبا، ولنا أن نتخيل هول إدارة هذا كله بأساليب الإدارة المألوفة.

11 - انظر: المؤتمر العلمي السنوي التاسع عشر للاقتصاديين المصريين

حول: " التنمية العربية والتطورات الإقليمية والدولية / أ. اسماعيل بري عبد القاهر 21-22 ديسمبر 1995، ص: 7-8.

\* - مال قارون: مثل يستخدم منذ القدم كدلالة على غزارة المال أو المال الذي لا حصر له، وقارون كان من أكبر أثرياء زمانه.



\* أن هناك قوى مؤثرة ودافعة إلى العولمة بدأت بظهور تلك المؤسسات الدولية: البنك الدولي، وصندوق النقد الدولي وانتهت بمنظمة التجارة العالمية الحرة والشركات المتعددة الجنسية.

\* إن هذه العولمة لها مزايا قد تكون إيجابية منها:

- كونها تركز على البحث العلمي والتطوير - عن طريق الشركات المتعددة الجنسية - ذلك ما يسمح للشركات الأخرى أن تستفيد منها أو تحذو حذوها نتيجة لعنصر المنافسة دون أن تتحمل تكاليف اكتشاف تلك التكنولوجيا.

- كذلك اعتمادها على العنصر البشري الكفء بغض النظر عن جنسيته، وكون العاطلين عن العمل من ذوي الخبرات والمؤهلات العالية في العالم الثالث يمكن أن يستفيدوا من ذلك.

- كذلك كونها تسهر على إنتاج منتجات بجودة عالية وبأقل الأثمان، لأن ذلك من مصلحة المستهلك النهائي أيا كان هذا المستهلك.

\* ومن مساوئ العولمة أو سلباتها- كونها تترك المؤسسة في الدول النامية أمام خيار صعب يتوقف عليه حياتها أو موتها، وهو أن تأخذ بمعايير المنافسة - وهي الجودة مع تخفيض الثمن نتيجة للكفاءة العالية التي تتميز بها المؤسسات في شتى المجالات - لتتبوأ مكانة في السوق، وإلا مآلها الإفلاس والفشل. وهو ما معناه بالحرف الواحد اختفاء تلك المؤسسات الصغيرة في العالم من السوق، وذلك بحكم امتيازات الشركات العابرة للقطاعات في كافة المجالات بحيث أصبحت تسيطر على النشاط الاقتصادي في العالم.

\* إن المنافسة الشديدة، والتي قد تكون أهم خصائص العولمة - إيجابية في مجال الإنتاج والتسويق وهامة لتطوير وتنمية المؤسسة وتحديث بنيتها وهياكلها وتكوين الكادر البشري، ولكن إذا لم يكن هناك تقارب في إمكانيات مؤسسات العولمة ممثلة في الشركات المتعددة الجنسيات والمؤسسات المحلية ممثلة بالشركات الوطنية - (ومن غير شك في أنه من الصعب أن يكون) - فإن العولمة تميل - من غير شك - لصالح العالم المتقدم والدول الصناعية والشركة العملاقة أكثر من ميلها لصالح دول العالم الثالث والشركة الصغيرة مقارنة مع تلك المتعددة الجنسية، وبالتالي تكون العولمة سلبية على هذه المؤسسات في بلدان العالم الثالث رغم إيجابياتها التي ذكرناها والتي أوضحناها من خلال الدور الذي تلعبه تلك الشركات التي تهيمن وتسيطر على الأسواق العالمية في شتى المجالات.

#### التوصيات:

كون الندية والتكافؤ بين المؤسسات الوطنية لدول العالم الثالث والشركات المتعددة الجنسيات العالمية لم تكن متقاربة بالشكل الذي يسمح بتكثيف العنان لمنتجات تلك الشركات العملاقة أن تعبر الحدود الوطنية وتدخل الأسواق المحلية، و منتجات مؤسسات هذه الدول قد لا تقوى على الخروج إلى الأسواق الأجنبية لتنافس تلك المنتجات ذات الخصائص المذكورة سابقا، فإن هذه الدول تبقى خارج إطار العولمة ورهن تلك الاتفاقيات التي تدخل في إطار تحرير التجارة الدولية من كافة القيود

ج- من القواعد الأساسية لهذه الشركات إلزام كل شركة بأن توفر محليا أقصى ما يمكن من التمويل اللازم لها. يتم ذلك بأشكال مختلفة منها المشروعات المشتركة، طرح أسهم في السوق المالي المحلي، الاقتراض من الجهاز المصرفي المحلي أو أسلوب التعاقد من الباطن.

#### 5- تعبئة الكفاءات

لا تقتيد الشركات المتعددة الجنسيات بتفضيل مواطني دولة معينة عن أخرى عند اختيار الموظفين فيها في أعلى المستويات التنفيذية، أي تعتمد على الكفاءة والنفوذ السياسي على الحكومات في بعض الحالات. والنمط السائد حاليا هو الاستفادة من الكادر الدولي للشركة الأم بعد اجتياز سلسلة من الاختبارات والمشاركة في عدد كبير من الدورات التدريبية، وهذا التصعيد يعتبر من الأهداف العزيزة على أبناء العالم الثالث من العاملين في الكادر المحلي أصحاب الخبرات والكفاءات، ومن ثم تجري تلك الشركات مسابقات يشارك فيها كل من لديه المؤهلات المطلوبة بغض النظر عن جنسيته. وأخيرا تسعى كل شركة متعددة الجنسية إلى اجتذاب العاملين البارزين في شركات أخرى، والذين يملكون من التجارب والكفاءات ما يحولهم أن يصلوا بالشركات إلى تحقيق أهدافها.

وبهذا يكون قد اتضح من خلال خصائص هذه الشركات العملاقة وثقلها في الاقتصاد العالمي أن لها دور كبير لا يمكن إغفاله في فرض ظاهرة العولمة جنبا إلى المؤسسات الدولية الأخرى كالبنك والصندوق الدوليين ومنظمة التجارة العالمية.

#### الخلاصة

نخلص في نهاية هذا المقال إلى الاستنتاجات التالية:

\* أن العولمة رغم الاختلاف على إيجاد تعريف موحد لها، إلا أنها تعني من غير خلاف الانتقال من القطر الواحد أو القومية الواحدة إلى عالم لا حدود فيه ولا قيود، هذا طبعا في مجال الاقتصاد والتجارة.

\* كما تعتبر العولمة ثمرة طبيعية لرغبة الكيانات الكبرى في التوسع والسيطرة والهيمنة وإملاء الإرادة وبسط النفوذ. كما تعد نتيجة منطقية لزيادة احتياجات المشروعات الكبرى إلى التوغل في أسواق العالم، حيث أن ضخامة هذه المشروعات وحجم منتجاتها، لم يعد يتسع له سوق ضيق، لهذا اقتضت الرغبة التوسع داخل أسواق العالم والوصول بالتالي إلى مفهوم العولمة.

\* أن هذه العولمة تهم أكثر بسط النفوذ وفتح الأسواق وإزالة الحواجز والعوائق أمام منتجات هذه المشروعات العملاقة - التي قلما تستطيع شركات أخرى منافستها - من اهتمامها بقضية الصراع الحضاري، والبعد الأيديولوجي والإنساني والثقافي والديني وغيره....

\* أنه قد اتضح من هذه العولمة أنها هيمنة لقطبية أحادية تقودها الولايات المتحدة، وتيار واحد تقوده الرأسمالية أو الليبرالية الحرة، لم يبق خارج هذا التيار من دول العالم إلا القليل الذي لا نفوذ له ولا تأثير.

- 3- محسن أحمد الحضيري " العولمة: مقدمة في فكر واقتصاد وإدارة عصر اللادولة"، مجموعة النيل العربية، الطبعة الأولى 2000
- 4- قاسم حجاج " العالمية والعولمة: نحو عالمية تعددية وعولمة انسانية"، دراسة تحليلية مقارنة للمفهومين 2003، نشر جمعية التراث القراة- غرداية -الزائر، المطبعة العربية
- 5- هانس بيتر مارتين " فح العولمة"، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 1998، تقرير.
- 6- مجلة عالم الفكر، المجلد الثامن والعشرون- العدد 2- أكتوبر / ديسمبر 1999، تصدر عن المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، دولة الكويت
- 7- د. عبد الفتاح دياب " إدارة الإنتاج رؤية جديدة"، سنة النشر 2001، جمهورية مصر العربية
- 8- د. علاء الدين ناظورية " العولمة وأثرها في العالم الثالث ( التحدي والاستجابة )"، مركز الأبحاث والدراسات الدولي، ولاية النوى 2001
- 9- المؤتمر العلمي السنوي التاسع عشر للاقتصاديين المصريين حول: " التنمية العربية والتطورات الإقليمية والدولية / أ. اسماعيل بري عبد، القاهرة.
- 10- هناء عبيد < العولمة >، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية - الأهرام- القاهرة 2001

منظمة التجارة العالمية OMC)، وليس لديها من سبيل للخلاص من مساوئ هذه العولمة، إلا تلك الاستثناءات التي تسمح بها المنظمة إن كانت تفيد.

- كما أن سياسة كبل التيار الذي يقود العولمة بمكيالين في التعامل مع السياسة الدولية ومصالح الغرب تجعل من الضروري إعادة النظر في تلك السياسة وذلك بهدف التعامل مع الأشياء بموضوعية وليس من باب مصلحة القائد، وإذا ظل الأمر كذلك فإن النظام السائد والرائد في العولمة وما وراءه سيؤول لا محالة إلى الزوال أو وجود نظام بديل أكثر اعتدالا وموضوعية وترى فيه كافة الكيانات الإقتصادية قوية كانت أم ضعيفة ذواتها أو على الأقل لديها أمل فيه.

### المراجع

- 1- د. عبد المطلب عبد الحميد >> النظام الاقتصادي العالمي الجديد وآفاقه المستقبلية بعد أحداث 11 سبتمبر <<، الطبعة الأولى، الناشر: مجموعة النيل العربية 2003
- 2- محمد سعيد أبو زعرور " العولمة ماهيتها، نشأتها"، دار البيارق/ عمان، طبعة 1998